

الوضوح والالتباس في علاقة مصر والجزائر

الأزمة الليبية تكشف التباعد في التقديرات السياسية بين الجانبين



أزمة سد النهضة العنوان الرئيسي لزيارة لعمامرة إلى مصر

زيارة وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة إلى القاهرة تثير الاهتمام كونها تؤشر على إذابة الجليد بين دولتين تقف مصالحهما على طرفي نقيض خاصة في الملف الليبي. ففيما وقفت الجزائر مع ممثلي الإسلام السياسي في الغرب كانت مصر تبحث عن دعم حلفاء لها في الشرق بقيادة خليفة حفتر. وهذا الاختلاف في المواقف يطرح تساؤلات بشأن قدرة الوزير الجزائري على الوساطة في ملف سد النهضة، وهو موضوع شائك.



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تصل إلى مستوى الدفء المعهود أو الفتور الذي يندر حدوث أزمة عميقة، وحرص كل طرف على مراعاة مصالح الآخر، على الرغم من أن التباين بينهما كان واضحا في الأزمة الليبية.

لعبة الشرق والغرب

فقدت القضايا القومية والمواقف الاستراتيجية تأثيرها في الخطاب الذي تبناه تاريخيا البلدان، وتخلّى كلاهما عن جانب معتبر من الزخم المعروف في التصورات والتحركات الإقليمية، وعند استدعاء هذا الخطاب في لحظات معينة لم تصاحب ذلك معالم تعاون ملموس أو تفاهم يشير إلى وجود قواسم متفق عليها بين البلدين.

كاد الصدام بينهما يحدث بالفعل على وقع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حيث خشيت القاهرة من تضخم تيار الإسلام السياسي ورات ضرورة التعامل معه بصرامة قبل أن تتحول ليبيا إلى بؤرة جاذبة للمتطرفين من كل أنحاء العالم، وهو ما رفضت الجزائر التسليم به وفضلت التثبيت بالحوار انطلاقا من تجربة العشرية السوداء التي كبدتها عشرات الآلاف من الضحايا، وجعلت قيادتها السياسية والعسكرية التي أوجدت صيغة للتعايش مع الإسلاميين تتمسك بالاحتواء وتمانع منهج الإقصاء المصري.

كانت هذه الأزمة نموذجا لتفسير المنطق الذي يستخدمه كل طرف في دورانه السياسي، بل وشاهدة على عدد من المحكات التي أسهمت في التباعد بين القاهرة والجزائر ويمكن أن تتكرر في ملفات أخرى فلم يصل النظامان إلى مستوى رفيع من التناغم يمكنهما من توزيع الأدوار بالشكل الذي يخدم رؤية واحدة محكمة.

وقررت كل دولة التعامل بطريقتها في ليبيا دون الضغط كثيرا على التقاطعات السلبية وأدارت أوراق اللعبة بالوسائل والأدوات والأهداف التي تراها تخدم مصالحها.

منحت مصر جل اهتمامها لاستقرار شرق ليبيا الجاور لها، وانصب اهتمام الجزائر على غرب ليبيا، وحافظ كل طرف

على درجة من الفتور مع الجانب الذي لم يكن منحاذا إليه (الجزائر ضد الشرق ومصر ضد الغرب) بصورة ضاعفت من مساحة الغموض الذي يكتنف إدارة كل طرف لأزمة تمثل تهديدا دائما لهما. وضعت مصر التيار الإسلامي باطرافه المختلفة في ليبيا أو غيرها في بوتقة التطرف، بينما حرصت الجزائر على التفرقة بين معتدلين ومتشددين لتبرير ليوئلتها مع هذا التيار النشط في الجزائر، ولم تتغير هذه المعادلة حتى الآن، على الرغم من انفتاح القاهرة كثيرا على طرابلس، وانفتاح الجزائر نسبيا على بنغازي.

أسهمت الخلافات العربية في التعاضل مع الأزمة الليبية، وبينهما المصرية - الجزائرية، في فتح المجال أمام تركيا لتكريس نفوذها في الأراضي الليبية، خاصة في طرابلس، وهو ما أشعر القاهرة والجزائر بالقلق. واختلفت أيضا طريقة التعامل، فقد أبدت القاهرة رفضا قاطعا لهذا الوجود وابتدت الجزائر على استعداد لاستيعاب تطوراتها، مع أن طموحات انقره لن تتوقف عند ليبيا وتخطط للتقدم شرقا وغربا وجنوبا، ما يهدد مصالح الجزائر على المدى البعيد أفريقيا عموما، وهي القاعدة التي تصلح للبناء عليها إذا أرادت القاهرة والجزائر العمل معا.

قفز البلدان على هذه النقطة الحيوية ولم يلتقيا عندها للحوار وتصرف كلاهما بما يتوافق مع حساباته الداخلية والخارجية من دون ظهور علامات للتسويق السياسي أو التناظر في المحطات الإقليمية والدولية التي طرحت على طاولتها الأزمة الليبية وروافدها، وهي صيغة مريحة للجانبين تعزز إشكالية الوضوح والالتباس.

جاء التحول الجديد في العلاقات بين البلدين من رحم مجموعة من التطورات الإقليمية، أبرزها مشروع التسوية السياسية الذي تمضي فيه ليبيا بوتيرة متذبذبة، ويمكن أن يصل إلى إجراء انتخابات مع نهاية العام وانتخاب رئيس جديد للبلاد، أي أن زاوية التباين قد تنقلص وبالتالي عليها الاستفادة من نتائج السنوات العشر الماضية التي كادت تقضي إلى خسائر باهظة للدولتين وبيد مفاتيح أهم أزمة إقليمية يتحكم فيها غيرهما.

انفتاح متبادل

تحتم النتيجة التي وصلت إليها مصر من حصيلتها تجربتها في التعامل مع الأزمات الإقليمية مؤخرا الانفتاح على كل من تونس والمغرب والجزائر،

المستبد الجديد بلباسه التونسي

فاروق يوسف
كاتب عراقي

لم يدافع أحد عن الإخوان المسلمين. البكاء كله انصب على الديمقراطية. تلك الأيقونة المقدسة التي كسرهما قيس سعيد. فجأة ظهر العرب على حقيقتهم ديمقراطيين، شعوبيا تضع الديمقراطية في منزلة هي أعلى من كل شيء في الحياة. تموت من الجوع ولا تمس الديمقراطية. ينهب النواب البلاد وتبقى مؤسساتهم الدستورية التي اسمها البرلمان قائمة وتظل حصانتهم في أمان. ينتشر الفساد بين النفوس فلا تبقى نفس إلا وغمرتها رائحته ولا تتعرض الأحزاب التي تمكنت من السلطة للمساءلة.

الشعب الذي يحترم نفسه ومكانته بين الأمم وسمعته عبر التاريخ يجب عليه أن يحترم الديمقراطية ولا يخدش حياها بالرغم من أنه يعرف أنها مصدر كل الهلاك المهين والتهيه المذل والندم الحائر الذي انتهى إليه الشعب التونسي بسبب تجربة ديمقراطية أذلته وجوعته وشردته وسرقته وطلعت على ضميره وأهانت كرامته. لقد فوجئ الديمقراطيون أن الشعب التونسي اندفع إلى الشوارع بتلقائية ومن غير أن يراجع نفسه مؤيدا الخطيئة التي ارتكبتها رئيس جمهوريته حين أقال الحكومة وجد عمل مجلس النواب وبدأ بمساءلة أصحاب رؤوس الأموال بانتقاء محسوب عن سرّ تضخم ثروتهم ولا يزال الأمر في بدايته.

من وجهة نظر الديمقراطيين - من غير أن نحشر الإخوان في المسألة - كان ذلك انقلابا وهم محقون في ذلك. فالرجل، الذي كان ينتظره مصير سيء بالتأكيد من خلال تواطؤ قوى الفساد داخل الحكومة وتحت قبة البرلمان ضده، انتظر طويلا غير أنه سبق الجميع إلى اللحظة التي ينقض فيها على الديمقراطية التي أتاحت للصمصام والظالمين أن يشكلوا الأغلبية في برلمان صار مع الوقت عبارة عن سيرك انتهت مشاهدته بتوجيه اللكمات بدلا من الكلمات. لقد أقفل سعيد أبواب السيرك مؤقتا. ذلك ليس مهنيا بالقياس إلى ما يمكن أن تتوقع حركة النهضة وسواها من الأحزاب أن تواجهه بعد أن رُفَع الغطاء القانوني الذي اسمه الحصانة عن نوابها. سيكون السؤال القديم الجديد جاهزا "ما هي مصادر التمويل الخارجي وكيف استعمل ذلك التمويل في إفساد العقول والضمائر والأصوات؟". ذلك سؤال قانوني لا علاقة له بالسياسة. ثم من هو قيس سعيد لكي يتحدث في السياسة. إنه مجرد رجل قانون. كان من الممكن الاستخفاف به لو أنه استمر في سيرته الأولى، رئيسا منتخبا بطريقة مدهشة يتكلم العربية الفصحى في زمن تشهد فيه تونس انهيارا في

نظامها التعليمي بعد أن كانت دولة متقدمة في ذلك المجال.

أحرجهم في السابق في عدد من المرات معلم العربية ذك وكان عنيدا غير أنهم لم يتوقعوا أن يتحول إلى رجل انقلابي بطريقة ثورية وينسف الشيوخ راشد الغنوشي من عرشه ويضطره إلى الاعتصام بأئسا أمام أبواب البرلمان بعد أن تم منعه من دخوله وحين يستغيث بانصاره لا يهبط لنجدته أحد.



الرجل، الذي كان ينتظره

مصير سيء من خلال تواطؤ

قوى الفساد داخل الحكومة

وتحت قبة البرلمان ضده،

انتظر طويلا غير أنه سبق

الجميع إلى اللحظة التي ينقض

فيها على الديمقراطية التي

أتاحت للصمصام والظالمين أن

يشكلوا الأغلبية في برلمان

ليس ذلك بالوضع الصحيح الذي يتوقعه الديمقراطيون العرب. نحن أمة تناصر الاستبداد ولا تستحق سوى أن يحكمها الطغاة. قيس سعيد طاغية إذا. سيماهم في وجوههم الطغاة. شكله يدل عليه كما أن عربيته الفصحى تشير إلى شيء ما خفي، وهو ما تم الإفصاح عنه بمجرد أنه كشف عن أن حركة النهضة التي وقفت جهات عالمية معها لم تكن تملك غطاء شعبيا محليا. حتى القيروان التي هي مدينتها لم تناصرها. كانت اللعبة أكبر من قيس سعيد، معلم العربية العنيد إذا. المشكلة تكمن في أن الشعب التونسي وفي وقت قياسي صار يثق أن الحل يكمن في الإجراءات التي سبقتها قيس سعيد ضد الديمقراطية وهو سعيد لأنه تخلص ولو لوقت قصير من أعظم ما يمكن أن تنتجه الديمقراطية كما يقول الديمقراطيون وأقصد البرلمان.

ما هذا الشعب الذي يشبه رئيسه؟ مشكلة الرئيس أنه باعتباره رجل قانون كان حريصا على ألا يخرق الدستور ويتصرف قانونيا وفي الوقت المناسب. غير أنه لم يفهم أن ما سيقوم به لا يتعلق بتونس وحدها بل هو يتحكم بمصير تخليص حزبي واسع بأموالها في عالم السياسة. لذلك كانت قراراته بمثابة مغامرة لمواجهة العواصف. الرجل الذي فكر في شعبه ومصيره صار عليه أن يواجه عالما لم يكن يتوقع أنه سيقف أمامه باعتباره بطلا مغضوبا عليه. الديمقراطيون كلهم ضده، فهو رجل غير ديمقراطي.



قيس سعيد اختار المغامرة لمواجهة العواصف